الباب الرابع

نماذج للخصخصة... من دول العالم

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

بعض النماذج من الدول الأوربية والأمريكية

في العالم اليوم تسارع نحو الخصخصة ، سواءً كان ذلك في الدول المتقدمة ، وسواءً كان في الدول النامية ، ونستطيع القول : إن الخصخصة ـ كالعولمة ـ هي من الأمور الرائجة ، وهي إحدىٰ الصرعات العالمية!

فالدول الأمريكية والأوربية تشهد مزيداً من الخصخصة ، مثال ذلك :

ـ في بريطانيا :

تقدّم الحكومة تسهيلات كبيرة ـ ، وخاصة للعمال ـ بهدف بيع المنشآت الاقتصادية .

وقد بلغت حصيلة بيع المنشآت الحكومية منذ سنة ١٩٧٩م حوالي (٤٠) مليون جنيه استرليني ، وارتفعت أسعار الأسهم في هذه الشركات بنسبة فاقت ٦٠٪ مما حققه الرقم القياسي للفاينشال تايمس من ارتفاعات .

ومن الملاحظ أن التركيز هنا يتم علىٰ الصناعات المؤممة سابقاً ، والهدف من ذلك هو الرغبة في تمكين هذه الشركات من التحرك بشكل مستقل ومسؤول أمام المساهمين .

وأكثر ما بيع من القطاع العام الشركات الصناعية المتخصصة بصناعة الطائرات وصناعة السيارات ، وكذلك الشركات المسؤولة عن الهاتف .

ـ في أمريكا :

تزايدت حركة الخصخصة ، وخاصة في الشركات المسؤولة عن الخدمات ، وتمّ التركيز علىٰ معالجة وتقليل الهدر ، وذلك بهدف الربح وخلق الوظائف الجديدة . .

وهكذا تمّ التعاقد مع القطاع الخاص ليكون مسؤولاً عن خدمات السجون والمستشفيات والخدمات البريدية والنقل والبرامج التربوية ونحو ذلك .

ـ في فرنسا :

وبعد مجيء فرانسوا ميتران إلى الحكم ، تسارعت الخطوات في الخصخصة ، فبيعت شركات الصناعات الزجاجية ، والمصارف ، وشبكات التلفزيون ، ووكالات

الإعلان ، والشركات الصناعية ، حتى شركة صناعة السيارات الشهيرة (Renault) فقد شملتها الخصخصة !

وكان الهدف من ذلك كله : تحسين الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات ، وذلك عن طريق استقلال الإدارة ، وإعفاء خزانة الدولة من أعباء أوجه العجز المزمن ، وكذلك تنمية الأسواق المالية ، وتوسيع نطاق الاستثمار المحلي والأجنبي على حدّ سواء .

ـ في إسبانيا :

أقدم (غوا نزاليس) علىٰ تغيير نمط المركزية في إدارة الدولة ، وتسارعت الخطىٰ في مجال بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص ، وذلك بهدف إنقاذها من الإفلاس ، وتأمين الوظائف المستقرة للعمال .

ـ وفي المكسيك :

وُضعت خطة إنمائية وطنية للفترة من عام (١٩٨٩) وحتىٰ عام (١٩٩٤م) وكان محور هذه الخطة تحويل المؤسسات العامة إلىٰ القطاع الخاص .

لذلك أُجريت بعض التغيرات الهيكلية وذلك بهدف :

زيادة كفاءة الدور الذي تتطلع به الدولة في الأنشطة الاقتصادية ، وتعزيز الرقابة بإزالة العناصر ذات الأهمية الثانوية ، والتركيز على ما هو أساسي وضروري .

وهكذا أصبح الحال في الدول الأمريكية والأوربية ، حيث الاتجاه الواضح نحو الخصخصة ، وخاصة من خلال بيع الشركات الحكومية التي اتسمت بالبيروقراطية وما إلىٰ هنالك ، ثم اتسعت الدائرة لتشكل القطاعات المالية والمصرفية .

* * *

obeikandl.com

الفصل الثاني

نماذج من الدول العربية

هناك تفاوت في عملية تطبيق الخصخصة بين الدول العربية ، فبعضها يتجه هذا الاتجاه وعلى استحياء! وبعضها فُرض عليه السّير في هذا الاتجاه ، وبعضها سار بخطوات متسارعة في هذا الاتجاه ، مثال ذلك :

ـ في لبنان :

هناك اتجاه واضح نحو الخصخصة ، وذلك لأن ما أفرزته الحروب الداخلية الطويلة من تدمير كبير ، وخاصة ما يتعلّق بالبنية التحتية للاقتصاد الوطني ، مثل قطاعات الكهرباء والماء والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة والنقل وما إلى هناك ، حتى إن التقديرات الأولية لأضرار البنية التحتية تشير إلى تجاوزها (٨) مليارات دولار!

كل هذا أفرز عجزاً كبيراً في ميزانية الدولة ، فلا هي قادرة على استصلاح وتحديث هذه القطاعات الحيوية ، ولا هي

مستعدة لتأهيلها من جديد. . ، وهذا أدى إلى مزيدٍ من تدهور الوضع المالي للقطاع العام ، وهذا أدّى بدوره إلى تزايد معدلات نمو الدين العام الداخلي .

لذلك كانت عملية الخصخصة كبديل وحلّ لهذه الأزمات ، لكن بقي الأمر بين مؤيد ومعارض .

- في مصر :

بدأت الحكومة باتخاذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل ، وأهم محاوره الخصخصة .

. . . وبعد تنفيذ جزء كبير من ذلكم البرنامج ، تبيّن نجاحه إلى حدّ كبير .

ولعل السبب في ذلك هو اعتماد مبدأ مهم هو ما يُطلق عليه علماء الاقتصاد (التدرجية : Gradualism) وتعني : اعتماد البرنامج على (الجزئية) في نقل الملكية كخطوة مدروسة على طريق محدد نحو نقل الكل .

ويضم برنامج الخصخصة في مصر أيضاً البنوك وشركات التأمين ونحو ذلك .

وقد احتفظت الدولة ببعض الأمور الخدمية المهمة ، كحماية البيئة ، والتعليم والخدمات الصحية ، والأمن. . .

وفي الفترة الأخيرة تم الإعلان عن بيع (٢٠٢) شركة في سنتين ، وذلك تطبيقاً لقرارات صندوق النقد الدولي!

وفي عام ١٩٩٨ باعت الحكومة معظم أسهم (٩١) شركة عمل ، كما طرحت (٢٠٪) من أسهم شركة الكهرباء!!

- وفي العراق :

توجّه عام نحو تحرير الاقتصاد ، ولذلك رُفعت قيود كثيرة أمام القطاع الخاص ، وسُمح له بمزاولة عدد من النشاطات الاقتصادية .

وصدرت عدة قوانين تتعلق بالاستثمارات العربية ، وبالفعل تم بيع كثير من المؤسسات العامة ، والتي غالباً ما تعمل في صناعة الصلب والبتروكيماويات .

وبعد حرب الخليج الثانية تم افتتاح سوق مالية ، وتم بيع أسهم أكبر شركتين تابعتين لوزارة الصناعة والمعادن ، وهما مصنع الإسمنت ومصنع للطوب .

- وفي سورية :

كانت خطوات الخصخصة بطيئة وقليلة ، لكن في الآونة الأخيرة يُلاحظ مزيد من تحرير الاقتصاد السوري ، ورفع

القيود والمعوقات أمام القطاع الخاص. . . ، وقد صدرت بعض القوانين التي تخدم الخصخصة كقانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١م ، ثم تلاه صدور المرسوم التشريعي رقم (٢٠) لعام ١٩٩٤م .

وهناك اتجاه واضح يسمح للبنوك الخاصة ـ العربية والعالمية ـ منها بمزاولة نشاطاتها في سورية ، وحتى الجامعات الخاصة أيضاً. . . ولكن تبقىٰ المسألة في سورية مدروسة وبطيئة ومخططة. . !!

* * *

obeikandl.com

الفصل الثالث

مثال من النمور الآسيوية

استطاعتِ دول النمور الآسيوية أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ، وقد اعتمدت كثيراً على مسألة الخصخصة ، مثال ذلك :

ـ دولة ماليزيا المسلمة :

يبلغ عدد سكانها حوالي (٢٠) مليون نسمة ، واستقلّت عن الإمبراطورية البريطانية عام ١٩٥٧م ، وبعد سنوات تدهور الوضع الاقتصادي وانخفض المستوى المعيشي للشعب .

ولذلك اجتمع كبار النخب الماليزية ، وتدارسوا مسألة الخروج من تلكم الأزمة ، مما دفع الحكومة هناك إلى تطبيق تعاليم الإسلام ، وفي كل المجالات ، فكان البنك الإسلامي الماليزي ، وكانت المؤسسات الإسلامية ، للتنمية الاقتصادية بماليزيا ، وكانت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، وما إلى هنالك .

وفي عام ١٩٨٣م بدأت الحكومة هناك بتطبيق سياسة الخصخصة ، مما أدى إلى النمو الكبير ، فارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة (٩,٥٪) في عام ١٩٩٥ ، ويعود السبب في ذلك إلىٰ :

ـ تطوير القطاع الزراعي : مما ساهم في زيادة الإنتاج .

ـ تطوير القطاع الصناعي : مما أدىٰ إلىٰ زيادة معدل النمو فيه ، حتىٰ وصل إلى نسبة (١٢٪) خلال العقدين الماضيين .

ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي نفذته الدولة : حيث بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية ٢٩٪ من إجمالي الاستثمارات في الدولة ، وتوسعت قواعد الإنتاج الصناعي .

ـ تطوير وتنمية القوىٰ العاملة الوطنية :

وللوصول إلى الأهداف التي حددتها الدولة الماليزية ، فقد تم اختيار أربعة أساليب من أساليب الخصخصة ، وهي :

١ـ بيع الأصول ، أو البيع المباشر : مثال ذلك الخطوط الماليزية ، وشركة الملاحة البحرية الدولية ، حيث بيعتا إلىٰ الأفراد ، وذلك عن طريق الأسهم .

٢ـ عقد الإدارة : بحيث يتولىٰ القطاع الخاص إدارة

المؤسسة العامة ، وذلك من خلال عقد إداري ، وخلال فترة محددة .

٣ـ بناء ـ تشغيل ـ تحويل ، أو بناء ـ تشغيل ـ : مثال ذلك مشروع بناء الشوارع وتوريد المياه .

وتتم عملية الرقابة على هذه العمليات ـ من خلال الحكومة ـ عن طريق أسلوبين ، هما :

أ ـ إصدار التراخيص : كإنشاء مكتب رقابي في وزارة الكهرباء مثلاً ، ولا تستطيع الشركات التجارية العاملة في هذا القطاع تقديم أي خدمات إلا بعد الحصول على التراخيص لذلك .

ب ـ عقود الامتياز : وأكثر ما يطبق هذا الأسلوب في المرافق العامة ، كالموانىء ، والطرق السريعة ، وغيرها .

إذاً :

ساهمت الخصخصة في دولة ماليزيا بشكل مباشر في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوىٰ الخدمات ، وزيادة الكفاءة ، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل أفضل ، وخلق فرص عمل ، وتقليل التزامات الدولة المالية .

يقابل ذلك بعض السلبيات مثل انتشار العادات والثقافات

والأفكار الغربية ، وانتشار الوسائل الإعلامية الخالية من العنصر الأخلاقي[1] .

* * *

(١) للتوسع في هذا الباب يراجع :
الخصخصة لمحمد أوانج ـ مرجع سابق ـ : ٩٥ـ٩٩ ، الخصخصة (التخصيص) للقاضي الناشف ـ مرجع سابق ـ : ١٤٩ـ١٦٧ .

obeikandl.com

الخاتمة

أحسن الله ختامنا أجمعين

ليست عملية الخصخصة عملية بسيطة ، بحيث يمكن إجراؤها بين عشية وضحاها!!

إنما لا بدّ من دراسة واعية هادفة لكل الآثار التي يمكن أن تنجم عنها ، لأن الوقائع الميدانية تثبت أن هناك سلبيات تقابل الإيجابيات .

ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما تطرحه من مسائل كثيرة متداخلة .

لذلك يجب دراسة الوسائل والأشكال التي يمكن أن تأخذها الخصخصة (كطرح الأسهم في السوق المالية ، وبيع الأسهم للأفراد أو للمؤسسات القائمة ، أو بيع وحدات القطاع للأجانب ، وما إلىٰ هنالك . . .)

ثم لا بد من دراسة كل تأثيراتها على أداء وحدات الإنتاج ، وخاصة من خلال بعض المؤشرات ، كالربحية والكفاءة الاقتصادية ، ودور الملكية . . .

كذلك لا بدّ من التدقيق على مسألة تأثير الخصخصة علىٰ الوضع المالي ، وذلك من خلال تأثيرها على التوازن المالي الداخلي ، وعلىٰ المديونية الخارجية ، وعلىٰ حركة النمو الاقتصادي ، وعلىٰ التضخم ، وعلى التشغيل ، وعلىٰ توزيع الثروة والدخل ، وعلى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، ثم لا بدّ من التأنّي عند إطلاق الأحكام على تجارب الخصخصة ، سواء في الدول الآسيوية ، أو العربية ، أو الاشتراكية ـ سابقاً ـ أو الأمريكية والأوربية ، وذلك لأن مفهوم الخصخصة مفهوم ونهج سياسي اقتصادي حديث ، ودائماً الأمر الحديث لا بد من التأنّي عند الحكم عليه .

وإلا فما أكثر المتحمّسين والمتعجلين ، وما أكثر الرافضين والمناوئين!!!

وبعد :

فهذا الكتاب ليس إلا محاولات متواضعة ، فرضتها الظروف المحلية والدولية ، والتي تفرز بين الحين والآخر مقولات حديثة ، ولقد حاولت قدر المستطاع العثور علىٰ النصوص ، وعدتُ إلى أصول الشريعة محاولاً تبيان رأي الشريعة في مسألة الخصخصة .

وكما نرىٰ في هذه الفترة ، هناك اهتمام عالمي بهذه المسألة ، وخاصةً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ، ممثلةً بالاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ .

وكما نعلم ، فالمحاولة ليست إلا تقديماً مبسّطاً لأمرٍ ما ، لذلك فليس هذا الكتاب مرجعاً ولا مصدراً ، إنما هو تبسيط لفكرة حديثة ، وهي تحويل الملكية العامة إلى القطاع العام ، أي : الخصخصة .

فإن وُفّقت لذلك ، فالفضل أولاً وأخيراً لصاحب الفضل وحده سبحانه ، وإلا فمن النفس الأمارة بالسوء .

لكن شفيعنا في ذلك ما قاله الله تعالىٰ في القرآن الكريم :

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

راجياً من كل أخٍ ألا ينسني من دعاءٍ في ظهر الغيب ، فأنا أحوج ما أكون إلى دعاء أو نصيحة أو وعظ ونحو ذلك .

سائلاً الله في علاه أن يكتب الأمن والأمان لهذا البلد وسائر

أمة المسلمين ، وأن يوفّق الجميع إلىٰ ما فيه خير البلاد والعباد ، وأن يُهيِّئ للأمة شباباً واعين جادِّين يأخذون بزمام الأمور إلىٰ ما فيه الصلاح ، وأن يكتب حسنات هذا العمل في صحائف كل من لهم علينا حقوق والتزامات .

وصلى الله على معلّم الناس الخير ، حبيب القلوب ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ، ومن سار على الدرب إلى يوم الدين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

المصادر والمراجع

١ـ تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير ، ط سنة ١٩٩٦م ، دار الأندلس ، بيروت .

٢ـ الكشّاف ، للعلامة الزمخشري ، ط١ سنة ١٩٩٨ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .

٣ـ معجم لغة الفقهاء ، الدكتور محمد رواس قلعه جي والدكتور حامد قنيبي ، ط١ سنة ١٩٨٥م . دار النفائس ، بيروت .

٤ـ الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط١ سنة ١٩٩٣م ، دار الصفوة ، الكويت .

٥ـ الأحكام السلطانية ، للقاضي أبي يعلىٰ الفرّاء ط ١ ، سنة ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦ـ الخصائص العامة للإسلام ، للدكتور يوسف القرضاوي ، ط٤ سنة ١٩٨٩ ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

٧ـ ظاهرة العولمة الاقتصادية ، للدكتور محمد عمر الحاجي ، ط١ سنة ٢٠٠٢ م دار المكتبي ، دمشق .

٨ـ الخصخصة (التخصيص) : مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة ، للقاضي أنطوان الناشف ، ط١ سنة ٢٠٠٠م الحلبي ، بيروت .

٩ـ كتاب الأموال ، للإمام القاسم بن سلاّم ، ط١ إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر (د . د . ت) .

١٠ـ الخصخصة : تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، محمد أوانج ، ط١ سنة ٢٠٠٠م ، دار النفائس بعمّان .

١١ـ الخصخصة : آفاقها وأبعادها ، الدكتور محمد الأبرش والدكتور نبيل مرزوق ، ط١ سنة ١٩٩٩ دار الفكر بدمشق .

١٢ـ القطاع العام : إلى أين ؟ الدكتور غسان قلعاوي ، ط١ سنة ١٩٩٥م ، دار المكتبي ، دمشق .

١٣ـ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والراعية ، للعلامة ابن تيمية ، ط١ سنة ١٩٨٣ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

١٤ـ الحسبة في الإسلام ، للعلامة ابن تيمية ، ط١ سنة ١٩٨٣ ، مكتبة دار الأرقم ، الكويت .

١٥ـ المدخل الفقهي العام ، للشيخ مصطفى الزرقا ، ط٢ سنة ١٩٦٧م ، مطابع ألف باء ، دمشق .

١٦ـ إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ، للعلامة ابن قيّم الجوزية ، ط دار المعرفة ببيروت ، (د . د . ت) .

١٨ـ حقيقة الجات ، للدكتور محمد عمر الحاجي ، ط١ سنة ٢٠٠١م ، دار المكتبي ، دمشق .

١٩ـ الفروق ، للقرافي ، ط دار عالم الكتب ببيروت (د . د . ت) .

٢٠ـ التكافل الاجتماعي في الإسلام ، للعلامة محمد أبو زهرة ، ط دار الفكر العربي ، القاهرة (د . د . ت) .

٢١ـ لسان العرب ، للعلامة ابن منظور ، ط دار صادر ، ببيروت (د . د . ت) .

٢٢ـ معجم المصطلحات التجارية والتعاونية ، أحمد زكي بدوي ، ط سنة ١٩٨٤ ، دار النهضة العربية ، ببيروت .

٢٣ـ إضافة إلى بعض المقالات والأبحاث التي وردت في المجلات والدوريات ، وقد ذُكرت في حينها .

* * *